



يؤتي الحكمة من يشاء ومن يؤت الحكمة فقد
أوتى خيرا كثيرا وما يذكر الا اولو الالباب.

الملك
١٣١٥

فبشر عبادي الذين يستمعون القول فينبون احسنه
اولئك الذين هداهم الله واولئك هم اولو الالباب

﴿ قل عليه الصلاة والسلام: ان الاسلام صوي و «منارا» كتاب الطريق ﴾

بداية الجزء الثاني

حسب ترقيم الكتاب في اعلى الصفحة

[المنار:ج 1م 20] - [المنار:ج 2م 20]

فَسْخَاكُمُ الْمُبْتَائِنُ

فتحنا هذا الباب لاجابة أسئلة المشتركين خاصة، إذ لا يسع الناس عامة، ونشترط على السائل أن يبين اسمه ولقبه وبلده وعمله (وظيفته) وله بعد ذلك أن يرمز الى اسمه بالحروف او يعبر بما شاء من الألقاب ان شاء . وانا نذكر الاسئلة بالترتيب غالبا وربما قدمنا متأخراً لسبب حاجة الناس الى بيان موضوعه، وربما أجبنا غير مشترك لمثل هذا، ولمن مضى على سؤاله شهران أو ثلاثة أن يذكر به مرة واحدة فان لم نذكره كان لنا عذر صحيح لا يغفاله

﴿ فسخ عقد النكاح بالغيب في احد الزوجين ﴾

(س ٣) من صاحب الامضاء في العلاقة بالشرقية

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

الى القائم بأمر ربه المعتضد بحجة الله البالغة صاحب مجلة المنار

ارفعه مستفتياً فضيلتكم بمد حمد الله حق حمده والصلاة والسلام على خير عباده سيدنا محمد وعلى آله ومن تبعه ونحبه الله وسلامه عليكم : أيها الاستاذ النبيل السيد السند :

يا صاحب الفضيلة فيما تقرأ ما يتعلق بالمرء وزوجه من بقاء النكاح وفسخه في الكتب التي للائمة الثلاثة الشافعي ومالك وأبي حنيفة رضي الله عنهم : إذ رأينا فيها أنه ليس لاحد الزوجين أن يفسخ النكاح لغيب بالآخر الا بالجنون والجزام والبرص ويسميا الأئمة ومن تبعهم العيوب المشتركة فتوقفنا في حصر العيوب المشتركة التي يفسخ بها النكاح في الثلاثة الآفة المذكورة مع وجود ما يماثلها في الضرر بل ربما كان أشد وأولى مما ذكرنا بالفسخ كالس والزهرى وغيرها من الادواء المستحدثة وبعد البحث والتنقيب لم نعتز على قول لافي الكتب التي بأيدينا ولا ممن سألناهم ممن يظن فيهم انهم لا يتقيدون بما تقع عليه أبصارهم من النصوص فبعثنا اليكم بتلك الرسالة مستفتين : هل تجرى الادواء المستحدثة مجرى ما نصوا عليه لمشاركته في (المنار: ج ٢) (١٣) (المجلد العشرون)

علة الحكم فتكون مقيسة عليه فيفسخ بها النكاح أو يقف الأمر عند حد المنصوص
وهنا تسأل أي فرق بينها وبينه ؟ وإذا كان مانص عليه الفقهاء مأخوذاً من دليل
فأهو ؟ هنا ما نرجو أن تجيبوا عنه بفصل القول الذي نعهد فيكم ويهدى العقلاء
أجمع أمدكم الله بالعلم النافع وهدانا الله وإياكم إلى ما يوصلنا إلى مرضاته وسلوك
سبيله القويم أنه سميع قريب عليم
احمد عطية قوره من الملاقه

(ج) ليس في هذه المسألة نص صريح في الكتاب ولا في السنة الصحيحة
وحدیث زید بن کعب بن عجرة الآتي فيه مقال وليس فيه تصريح بالفسخ لاجل
البرص . ولكن فيها آثاراً عن بعض الصحابة والتابعين مستندة إلى أصول الشريعة
الثابتة من منع الغش ونفي الضرر والضرار وحينئذ لا وجه لحصر العيوب فيما ورد
في تلك الآثار إذ لا دليل على الحصر وإن ورد عن بعضهم عبارة فيه فذلك العبارة
ليست مما يحتاج به من ذكرتم من الفقهاء كما يعلم من أصولهم ، ومذاهبهم ليست متفقة
كما ادعيتهم . وقد حرر المسألة العلامة المحقق ابن القيم في كتابه زاد المعاد في فصل
مستقل قال :

﴿ فصل ﴾

في حكمه صلى الله عليه وسلم وخلفائه في أحد الزوجين يجد بصاحبه
برصاً أو جنوناً أو جذاماً أو يكون الزوج عتينا

في مسند أحمد من حديث يزيد بن كعب بن عجرة (١) رضي الله عنه أن
رسول الله صلى الله عليه وسلم تزوج امرأة من بني غفار فلما دخل عليها فوضع (٢) ثوبه
وقعد على الفراش أبصر بكشحمها بياضاً فأنجأ (٣) عن الفراش ثم قال « خذي
عليك ثيابك » ولم يأخذ مما آتاها شيئاً . وفي الموطأ عن عمر رضي الله عنه : أنه قال
أيما امرأة غر بها رجل بها جنون أو جذام أو برص فلها المهر بما أصاب منها وصدق

(١) كذا في نسخة الكتاب المطبوعة بمصر الكشيرة الفلظ وهو غلط صوابه زيد بن كعب
ابن عجرة كما في سنن سعيد بن منصور وقد شك في المسند فقال عن جميل بن زيد قال حدثني
رجل من الأنصار ذكر أنه كان له صحبة يقال له كعب بن زيد أو زيد بن كعب . ومثله عند ابن
عدي والبيهقي . ورواه الحاكم المستدرک من حديث كعب بن عجرة ولم يشك . وجميل بن زيد ضعيف
وقد اضطرب في هذا الحديث وقال الحافظ ابن حجر مجهول (٢) في النسخة المذكورة وضع (٣) وفيها فأماز

الرجل على من غره (١) وفي لفظ آخر قضى عمر رضي الله عنه في البرصاء والجذماء والمجنونة اذا دخل بها فرق بينهما والصداق لها بمسببه اياها وهو له على وليها . وفي سنن أبي داود من حديث عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما طلق عبد يزيد أبو ركانة (٢) زوجته أم ركانة ونكح امرأة من مزينة فجاءت الى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت ما يعني عني الا كما تعني هذه الشعرة لشعرة أخذتها من رأسها ففرق بيني وبينه ، فأخذت النبي صلى الله عليه وسلم حبة فذكر الحديث وفيه انه صلى الله عليه وسلم قال له « طلقها ففعل قال «راجع امرأتك ام ركانة واخوته» فقال اني طلقها ثلاثا يا رسول الله قال «قد علمت راجعها» وتلا (يا أيها النبي اذا طلقتم النساء فطلقوهن اعدتهن) ولا علة لهذا الحديث الا رواية ابن جريج له عن بعض بني أبي رافع وهو مجهول ولكن هو تابعي وابن جريج من الائمة الثقات المدول ورواية العدل عن غيره تعديل له ما لم يعلم فيه جرح، ولم يكن الكذب ظاهرا في التابعين ولا سيما التابعين من أهل المدينة ولا سيما موالى رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا سيما مثل هذه السنة التي اشتدت حاجة الناس اليها، لا يظن بابن جريج انه حملها عن كذاب ولا عن غير ثقة عنده ولم يبين حاله

«وجاء التفريق بالعنة عن عمر وعثمان رضي الله عنهما وعبد الله ابن مسعود وسمرة بن جندب ومعاوية بن أبي سفيان والحريث بن عبد الله بن أبي ربيعة والمغيرة بن شعبة رضي الله عنهم لكن عمر وابن مسعود والمغيرة رضي الله عنهم أجلوه سنة وعثمان ومعاوية وسمرة رضي الله عنهم لم يؤجلوه والحريث بن عبد الله رضي الله عنه أجله عشرة أشهر. وذكر سعيد بن منصور حدثنا هشيم أنبأنا عبد الله ابن عوف عن ابن سيرين ان عمر بن الخطاب رضي الله عنه بمث رجلا على بعض السماية فتزوج امرأة وكان عقيما فقال له عمر رضي الله عنه : أعلمتها انك عقيم؟ قال لا . قال فانطلق فاعلمها ثم خبرها ، وأجل مجنون سنة فان أفاق والافرق بينه وبين امرأته «فاختلف الفقهاء في ذلك فقال داود وابن حزم ومن وافقهما لا يفسخ النكاح

(١) عزاه الحافظ ابن حجر في باوغ المرام الى سعيد بن منصور ومالك وابن أبي شيبة ثم قال ورجاله ثقات وروى سعيد أيضا عن علي بن محبوب وزاد : وبها قرئ فزوجها بالخيار فان مسأله المهر بما استحل من فرجها (وسياتي) (٢) في المتن زيادة واخوته أي وأبو أخوة ركانة

بعب البتة ، وقال أبو حنيفة رضي الله عنه لا يفسخ إلا بالجب والمنة خاصة ، وقال الشافعي ومالك يفسخ بالجنون والبرص والجذام والقرن والجب والمنة خاصة . وزاد الامام احمد عليهما أن تكون المرأة فتقاء منخرقة ما بين السيلين ، ولا صحابه في ثن الفرج والضم وأنخراق مجرى البول والمثي في الفرج والقروح السيالة فيه والبواسير والناصور والاستحاضة واستطلاق البول والنجو والخصي وهو قطع البيضتين والسل وهو سل البيضتين والوجع وهو رضها وكون أحدهما خثى مشكلا والعيب الذي يصاحبه مثله من العيوب السبعة والعيب الحادث بعد العقد وجهان ، وذهب بعض أصحاب الشافعي الى رد المرأة بكل عيب ترد به الجارية في البيع ، وأكثرهم لا يعرف هذا الوجه ولا مظهره ولا من قاله ومن حكاه أبو عاصم العباداني في كتاب طبقات أصحاب الشافعي ؛ وهذا القول هو القياس أو قول ابن حزم ومن وافقه . وأما الاقتصار على هين أو ستة أو سبعة أو ثمانية دون ما هو أولى منها أو مساو لها فلا وجه له ، فالعمى والخرس والطرش وكونها مقطوعة اليدين أو الرجلين أو إحداهما أو كون الرجل كذلك من أعظم المنفرات والسكوت عنه من أقبح التدليس والغش وهو مناف للدين ، والاطلاق إنما ينصرف الى السلامة فهو كالمشروط عرفا وقد قال أمير المؤمنين عمر ابن الخطاب رضي الله عنه لمن تزوج امرأة وهو لا يولد له أخبرها أنك عقيم وخبرها فإذا يقول رضي الله عنه في العيوب التي هذا عندها كمال بلا تقص

«والقياس ان كل عيب ينفر الزوج الآخر منه ولا يحصل به مقصود النكاح من الرحمة والمودة بوجب الخيار وهو أولى من البيع كما أن الشروط المشروطة في النكاح أولى بالوفاء من شروط البيع وما أئزم الله ورسوله مفرورا قط ولا مغبونا بما غر به ونحن به . ومن تدبر مقاصد الشرع في مصادره وموارده وعدله وحكمته وما اشتمل عليه من المصالح لم يخف عليه رجحان هذا القول وقر به من قواعد الشريعة

«وقد روى يحيى بن سعيد الانصاري عن ابن المسيب رضي الله عنه قال قال عمر رضي الله عنه إنما امرأة تزوجت وبها جنون أو جذام أو برص فدخل بها ثم اطلع على ذلك فلها مهرها بمسببه اياها وعلى الولي الصداق بما دلس كما غره . ورد هذا بأن ابن المسيب لم يسمع من عمر رضي الله عنه من باب الهذيان البارد المخالف

لاجماع أهل الحديث قلبية، قال الامام أحمد اذا لم يقبل سعيد بن المسيب عن عمر رضي الله عنه فن يقبل، وأئمة الاسلام جمهورهم يحتجون بقول سعيد بن المسيب: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم - فكيف بروايته عن عمر رضي الله عنه؟ وكان عبد الله ابن عمر رضي الله عنه يرسل الى سعيد بسأله عن قضايا عمر رضي الله عنه فيأتي بها، ولم يطمئن أحد قط من أهل عصره ولا من بعدهم ممن له في الاسلام قول معتبر في رواية سعيد بن المسيب عن عمر رضي الله عنه ولا عبرة بغيرهم

«وروى الشعبي عن علي كرم الله وجهه: أيما امرأة نكحت وبها برص أو جنون أو جذام أو قرن فزوجها بالخيار ما لم يمسه ان شاء أمسك وان شاء طلق وان مسها فلها المهر بما استحل من فرجها. وقال ربيع عن سفیان الثوري عن يحيى بن سعيد عن سعيد ابن المسيب عن عمر رضي الله عنهم قال: اذا تزوجها برصاً أو عيماً فدخل بها فلها الصداق ويرجع به على من غره. وهذا يدل على ان عمر رضي الله عنه لم يذكر تلك العيوب المتقدمة على وجه الاختصاص والحصر دون ما عداها، وكذلك حكم قاضي الاسلام حقا الذي يضرب المثل بمله ودينه وحكمه شرح رضي الله عنه. قال عبد الرزاق عن معمر عن أيوب عن ابن سيرين رضي الله عنه: خاصم رجل الى شرح فقال ان هؤلاء قالوا لي إنا تزوجك أحسن الناس فجأوني بامرأة عيماً، فقال شرح ان كان دلس لك بعيب لم يجز. فأمل هذا القضاء وقوله ان كان دلس لك بعيب كيف يقتضي ان كل عيب دلست به المرأة فلزوج الرد به.

«وقال الزهري رضي الله عنه برد النكاح من كل داء عضال. ومن تأمل فتاوى الصحابة والسلف علم أنهم لم يخصصوا الرد بعيب دون عيب الا رواية رويت عن عمر رضي الله عنه لا ترد النساء الا من العيوب الاربعه الجنون والجذام والبرص والداء في الفرج، وهذه الرواية لانلم لها اسناداً أكثر من أصبغ وابن وهب عن عمر وعلي رضي الله عنهما وقد روي عن ابن عباس ذلك باسناد متصل ذكره سفیان عن عمرو ابن دينار عنه

« هذا كله اذا أطلق الزوج وأما اذا اشترط السلامة أو شرط الجمال فانت شوها، أو شرطها شابة حديثة السن فانت عجوزاً شططاً، أو شرطها بيضاء فانت

سوداء، أو بركا فبانت ثيبا، فله الفسخ في ذلك كله، فإن كان قبل الخول فلا مهر وإن كان بعده فلها المهر وهو عزم على وليها إن كان غيره، وإن كانت هي الغارة سقط مهرها أو رجع عليها به إن كانت قبضته. ونص على هذا أحمد في إحدى الروايتين عنه وهو أقيسهما وأولاهما بأصوله فيما (إذا) كان الزوج هو المشترط، وكذا أصحابه إذا شرطت فيه صفة فإن بخلافها فلا خيار لها إلا في شرط الحرية إذا بان عبدا فلها الخيار، وفي شرط النسب إذا بان بخلافه وجهان. والذي يقتضيه مذهبه وقواعده أنه لا فرق بين اشتراطه واشتراطها بل أثبات الخيار لها إذا فات ما اشترطته أولى لأنه لا يتمكن من المفارقة بالطلاق، فإذا جازله الفسخ مع تمكنه من الفراق بغيره فلأن يجوز لها الفسخ مع عدم تمكنها أولى، وإذا جاز لها أن تفسخ إذا ظهر تزوج ذا صناعة دنيئة لا تشين في دينه ولا في عرضه وإنما تمنح كمال لذتها وامتناعها به فإذا شرطته شابا جميلا صحيحا فإن شيئا مشوها أعمى أطرش أخرس أسود فكيف تلزم به وتمنع من الفسخ؟ هذا في غاية الامتناع والتناقض والبعد عن القياس وقواعد الشرع وبالله التوفيق

« وكيف يمكن أحد الزوجين من الفسخ بقدر المدسة من البرص ولا يمكن منه بالجرب المستحكم المتمكن وهو أشد إعداء من ذلك البرص اليسير وكذلك غيره من أنواع الداء المضال^(١) وإذا كان النبي صلى الله عليه وسلم حرم على البائع كتمان عيب سلمته وحرم على من علمه أن يكتبه من المشتري فكيف بالعيوب في النكاح وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم لفاطمة بنت قيس حين استشارته في نكاح معاوية رضي الله عنه أو أبي جهم رضي الله عنه «أمامعاوية فمملوك لا مال له وأما أبوجهم فلا يضمن عصاه عن عاتقه» فلم إن يان العيب في النكاح أولى وأوجب فكيف يكون كتمان وتدليس والغش الحرام به سببا للزومه، وجعل ذا العيب غلا لازما في عنق صاحبه مم شدة نفرته عنه ولا سيما مع شرط السلامة منه وشرط خلافه؟ وهذا مما يعلم يقينا أن التصرفات (في) الشريعة وقواعدها وأحكامها تأباه والله أعلم

« وقد ذهب أبو محمد بن حزم إلى أن الزوج إذا شرط السلامة من العيوب

(١) ومنه داء السل وداء الزهري

فوجد أي عيب كان فالنكاح باطل ، من أصله غير منعقد ولا خيار له فيه ولا اجازة ولا نفقة ولا ميراث، قال ان التي أدخلت عليه غير التي تزوج اذ السائلة غير المعية بلا شك فاذا لم يتزوجها فلا زوجية بينهما » اه

﴿ الاصرار على البدع ، وما يشترط في مكان الجمعة وزمانها وعدد جماعتها ﴾
(٤ - ٧) من الشيخ يوسف أحمد سليمان الطالب بمشيخة الاسكندرية .
من (طملاي) بمركز منوف
فضيلتو الاستاذ مفتي المنار

سأل عبد الرحمن أحمد الصمدي من طملاي عن حكم فعل البدع التي كثيرا ما نهينا أئمة البلد عنها والله الحمد فأجبت اجابة كافية شافية في الجزء التاسع الذي صدر في ٣٠ ربيع سنة ١٣٣٥ (صحيفة ٥٣٨) وعرضنا الجواب على علماء الناحية لافرق بين مدرس في الازهر وغير مدرس فقرأوه وفهموه ، وانتمنا العمل بما علموه فامتصوا وقالوا إن ترك العمل غير جائز والعمل بالبدع جائز وهو أحسن ! ولذا لم يتروكا حتى ولا واحدة بل زادوا الطبل والرايات أمام الجنازة اذا شخص منهم مات وعضوا عليها بالنواجذ. وقد رأينا في كتاب فتاوى أئمة المسلمين للشيخ محمود صحيفة ٥٠ : سئل الشيخ أحمد الرفاعي عن الذي لم يرض بسنة النبي في الصلاة أو الدفن فهل تصح الصلاة خلفه ويصح ان يجمل من عدد الجمعة ؟ فأجاب بأن الصلاة خلفه باطلة واذا جمل من عدد الجمعة بطلت صلاة الجمعة على جميع المسلمين . وسئل الشيخ سليم البشري عن رجل يقول بمسدم جواز ترك البدع المجمع على بدعتها كالترقية الخ واذا قيل له سنة النبي صلى الله عليه وسلم ترك هذه الامور لا يقبل النصيحة وهذا الرجل امام راتب في مسجد فهل يصلون جماعة في المسجد قبله أو معه أو بعده ؟ فأجاب بأن هذا الامام مبتدع فلا يكون اماما للمسلمين وعليهم ان يجتهدوا في منعه من الامامة ولو بواسطة الافراد

فعل هذا

هل الشرع الذي شرعه لنا رسول الله يرى لنا رخصة في كوننا نصلي الجمعة

في الفيض أو في البيت أو في المسجد بمدد أقله ثلاثة غير الامام الخاطب من وقت صلاة العيد الى الاصفرار هل ذلك يجوز أم لا وما هي التي تجزئ أشفنا بالجواب
رفعتك الملك الوهاب

الجواب في مسألة البدع

البدع منها ما يكون كفرا أو وسيلة الى الكفر ومنها ما هو حرام وما هو مكروه ،
وليس في البدع الشرعية شيء ، جائز كان يكون مباحا ، لانها لا تكون الا ضلالة
كما ورد في الحديث ، وقد صرح بهذا الفقيه ابن حجر المكي في الفتاوى الحديثية
(ص ٢٠٦) وأما البدعة غير الشرعية فهي التي قالوا انها تنقسم الى الاحكام
الخسة كما بينه ابن حجر في ص ١١٢ من الفتاوى الحديثية أيضا ولكنه أخطأ في
بعض الامثلة ، وعبر عن هذه البدعة بالبدعة اللغوية وقد فصل العلامة الشاطبي
هذا البحث تفصيلا تاما في كتابه الاعتصام ، وسبق لنا نقل كثير من فصوله . ولم
يلفنا قبل اليوم أن الجهل بلغ من أحد ينسب الى الاسلام مبلغا حمله على القول بان
العمل بالبدعة الشرعية جائز وانه خير من تركها . وما نقله السائل عن الشيخ أحمد
الرفاعي فيه مبالغة لانعرف لها وجها بذلك الاطلاق ، وما أفتى به الشيخ سليم
البشري حتى ظاهر والشيخ أقدر من كل أحد في مصر على مقاومة البدع وابطال
كثير منها وذلك لا يكون بفتوى منه فانه يقل في هذا القطر من يترك شيئا تعود
افتوى عالم ، ولكن لدى الشيخ وسائل أخرى كل منها يؤثر مالا يؤثر الفتاوى
الفردية

يسهل على الشيخ وهو رئيس العلماء - أن يؤلف لجنة من كبار علماء المذاهب الاربعة
في الازهر ويأمرها باحصاء البدع الفاشية في المساجد والاضرحة والمولد وغيرها وتأليف
رسائل في التغير عنها تطبع ويند كرفيا أسماء عشرات من العلماء الذين أفتوها
وأقروها ، وأن يعهد الى علماء جهم المعاهد الدينية وطلابها بنشرها وقراءتها على الناس
في المساجد بنظام متبع ، وكذا في غير المساجد بشرط أن يكونوا أول العاملين
بها والمنكرين على كل من يخالفها ، ويمكن طبع الالوف من هذه الرسائل على نفقة
الاقواف الخيرية المطلقة وتوزيمها بغير عن - وأن يعهد الى بعض المفتشين المجيدين

بانشاء خطب في ذلك توزعها وزارة الاوقاف على خطباء جميع المساجد ليخطبوا بها ، وأن يقترح على الشمره المجيدين أن ينظموا ذلك في قصائد وموشحات تزجر الناس عن تلك البدع . ويسهل عليه أيضا ان يتوسل بالحكومة الى ابطال كثير من تلك البدع ولاسيما بدع المواسم والاحتفالات التي للحكومة يد فيها . فمضى الله أن يوفق الشيخ الى هذا العمل الذي لا يقدر عليه غيره فيكون ذخرا له عند الله تعالى وموجبا لثناء الناس كلهم بحق الجواب عن مسألة المدد في الجمعة

اختلف العلماء في المدد الذي تتمتع به الجمعة على خمسة عشر قولاً نقلها الشوكاني عن الحافظ ابن حجر أضعفها القول بأنها تصح من الواحد فلا يشترط فيها عدد — وقد نقل الاجماع على خلافه — ثم القول بأنها لا تتمتع بأقل من ثمانين وهو أكثر ما قبل فيها . وأوسطها القول بأنها تصح من اثني عشر غير الامام وهو المدد الذي بقي مع النبي (ص) فجمهم بهم حين انقض الناس الى التجارة وهم الذين نزل في شأنهم آخر سورة الجمعة ، فظاهر حديث جابر في المسألة عند أحمد والشيخين انه صلى بهم وان لم يصرح بذلك وصح عند الطبراني وابن أبي حاتم أنه (ص) سأله عن عددهم فكانوا ١٢ رجلا وامرأة فلولا اعتبار المدد الذي لا يعرف الا بالمد دون مجرد النظر لم يسألهم وفيه ان ذلك لا ينفي صحتها بأقل من هذا المدد لان هذه واقعة عين لا تدل على العموم ، وإنما وجه الاستدلال به أن يقال فيه ما قبل في خبر انعقادها بالاربعين وهو ان الامة أجمعت على اشتراط المدد في الجمعة وقد ثبت جوازها بهذا المدد فلا يجوز بأقل منه ولا سيما في الابتداء الابدليل ولم نرد ليلا صحيحا لاحد من قالوا بانعقادها بأقل من ذلك فأقل ما يقال فيه ان انعقادها بما دون هذا المدد مشكوك في صحته ولا يزيل هذا الشك قياسها على الجماعة الذي استدلل به من قال بانعقادها بثمانين أو ثلاثة مع الامام أو بدونه لانه معارض لما دل عليه سؤال النبي (ص) عن عدد من بقي يوم انقض الناس من حوله . ولان مخالفة الجمعة لغيرها من الصلوات الخمس في بعض الاحكام فارق يطل صحة القياس ، ولو كان صحيحا لما خفي على الصدر الاول ولم ينقل عنهم التجميع بثلاثة ولا أربعة ولكن في الاربعة حديثا لا يصح . هذا ما أراه أقوى

(المثار: ج ٢) (١٤) (المجلد العشرون)

الاقوال في المسألة . وقال الجافظ عند ذكر القول الخامس عشر وهو اشترط جمع كثير بنير قيد : ولعل هذا الاخير أرجحها من حيث الدليل اه وفيه ان الاثنى عشر اذا لم يكونوا جمعا كثيرا فاحد الكثرة عنده وهي من الامور النسبية وما الدليل عليها ؟
الجواب عن مسألة مكان الجمعة

اشترط بعض الفقهاء أن تقام الجمعة في مصر جامع أي مدينة ولم يجزوا إقامتها في القرى بمناها العرفي أي الضياع أي البلدات القليلة السكان . وروي ذلك عن علي كرم الله وجهه مرفوعا وموقوفا وقد ضعف أحمد رفعه وضحح ابن حزم وقفه وعليه زيد بن علي والباقر والمؤيد بالله من أئمة المعتزة وأبو حنيفة وأصحابه . والجمهور يجزون التجميم في القرى بالمعنى العرفي المذكور ومن حججهم ما رواه البخاري وأبو داود عن ابن عباس (رض) : أول جمعة جمعت بعد جمعة جمعت في مسجد رسول الله (ص) في مسجد بجبواثي من البحرين - هذا لفظ البخاري ولفظ أبي داود : بجواثي قرية من قرى البحرين . وزاد أيضا « في الاسلام » - بعد قوله : أول جمعت جمعت . قالوا وصلاة الجمعة في ذلك الوقت مما لا يفعله الصحابة باجتهادهم بل بأمر النبي (ص) أي وان فرض فعلها باجتهادهم فلا يعقل أن يخفى عليه فإذا لا يكون الا بأمره وهو الراجح أو باقراره اذ لو أنكره عليهم لتوفرت الدواعي على قتله . وكسب عمر الى أهل البحرين أن جمعوا جيشا كنتم وصححه ابن خزيمة عنه . وروي عبد الرزاق عن ابن عمر بأسناد صحيح انه كان يرى أهل المياه بين مكة والمدينة مجمعون فلا يعتب عليهم . أقول ولا حجة فيما هو آثار عن الصحابة مختلفة والقرية في حديث ابن عباس الذي في معنى المرفوع هي مصر . ويمكن الجمع بأنها تصح من أهل الضياع والمزارع ولا تجب عليهم بل على أهل المدن . ونص حديث علي المشار اليه آتفا « لاجمة ولا تشريق الا في مصر جامع »
والقرية والمدينة والمصر والبلد تتوارد على معنى واحد في اللغة وان كان بينها فروق دقيقة في موادها فقد أطلق في القرآن اسم القرية والبلد على مكة وهي أيضا مدينة ومصر بلا خلاف ، وأطلق اسم القرية في سورة يوصف على مصر (١٢ : ٨٢)
وقال علماء اللغة : القرية - بالفتح والكسر - المصر الجامع . ولا ندرى متى جعل

المولدون لفظ القرية اسما للبلدة الصغيرة وفسر أهل اللغة المصر بالكورة والصقم ، والكورة بالمدينة ، وقالوا ان الكورة والخلاف والرساق والجند واحد ، وهو مجموع القرى والمزارع ، فكان المصر البلد الذي يتبعه عدة مزارع وضياع وهو كالبندر في عرف مصر ، وقال الراغب المصر اسم لكل بلد محصور أي محدد يقال مصرت مصرا - أي بنيته ، والمصر الحد . اهـ وقول الليث انه عندهم الكورة التي تقام فيها الحدود ويقسم الفيء والصدقات - من غير مؤاخرات الخليفة اصطلاح اسلامي واشترط بعض العلماء اقامة الجمعة في مسجد مستدلا بعمل الناس في الصدر الاول وما بعده ، والعمل وحده لا يمدونه دليلا ، وروى أهل السير انه (ص) صلى الجمعة بالناس في بطن الوادي قبل وصوله الى المدينة ، وصرح ابن القيم بأنه صلاحها هنالك في مسجد ، والجمهور لا يشترطون المسجد ، وثبت عن الصحابة اقامة الجمعة في مصلى العيد خارج البلد

الجواب عن مسألة وقت الجمعة

ورد في الاحاديث الصحيحة التصريح بان النبي (ص) كان يصلي الجمعة حين تميل الشمس أي عند الزوال بأنهم كانوا يصلون معه ثم يرجعون الى القائلة فيقولون - روى المنين أحمد والبخاري من حديث أنس ، والقائلة الظهيرة أي منتصف النهار والقبولة وهي النوم في الظهيرة أو الاستراحة فيها وان لم يتم وفي حديث سهل بن سعد الذي اتفق عليه الجماعة : ما كنا نقيل ولا تغدى الا بعد الجمعة . أي في عهد النبي (ص) كما صرح به في رواية مسلم والترمذي . وعن ابن قتيبة لا يسمى غداء ولا قائلة بعد الزوال ، وهناك احاديث أخرى بهذا المعنى أخذ بها الامام أحمد فقال بصحة الجمعة قبل الزوال وتكلف الجمهور تأويلها وذهب بعض أصحاب أحمد الى أن وقتها وقت العيد وبمضهم الى أنها لا تقدم على الساعة السادسة أي التي تقبى بالزوال والجمهور منهم كثيرهم فالمعروف في قههم ان وقتها وقت الظهر ولا دليل على صحتها في وقت العصر ، والتجميع قبل الزوال مختلف فيه وموجب للاقتراق والقيل والقيل بلا فائدة ، فلا ينبغي الاقدام عليه